١٩٥٦/٩/٢

كلمة الرئيس جمال عبد الناصر

فى المؤتمر الصحفى بشأن تأميم قناة السويس

■ إننى مستعد لقبول أى حل لمشكلة قناة السويس بشرط عدم المساس بسيادة مصر، ولكننى أرفض فكرة الإشراف الدولى على القناة.

وإنى على استعداد لتوقيع معاهدة تكفل حرية الملاحة.. لتوقيع معاهدة تضمن حرية الملاحة بالقناة.

إن مصر هى التى تواجه التهديد من دولتين كبيرتين هما فرنسا وإنجلترا، وليست مصر هى التى تهدد هاتين الدولتين.

إننا نريد الوصول إلى حل، ونرى أنه يجب الوصول إلى ذلك الحل عن طريق المفاوضة. ولكننا نواجه تهديداً من دولتين من الدول الكبرى، وكل ما نستطيع أن نفعله إزاء ذلك هو الدفاع عن بلادنا.

وأنا لن أثير مشكلة القناة أمام الأمم المتحدة؛ لأننى أخشى أن تستخدم إحدى الدول الكبرى حق الفيتو، ولأننى فقدت الأمل فى مجلس الأمن.

إننا نفضل الاعتماد على تأييد الرأى العام وعلى السلوك الأخلاقى العالمى.

إننا لا نستطيع أن نقبل الإشراف الدولى على القناة؛ لأنه يعنى استعمار مشترك. أما الشركة المنحلة فإنها لم تكن إلا بقية من بقايا الاستعمار ودولة داخل الدولة.

obeikandl.com

إننا نشعر أن جزءاً من سيادتنا سينزع منا عن طريق فكرة الإشراف الدولى، وإنى متأكد من حق بلادى ومطمئن إلى شعور الشعب المصرى ومؤمن بالله. لا نريد الحرب ولكننا نقاتل إذا هوجمنا.. لا أريد أن تنشب حرب بسبب مشكلة قناة السويس ولكننى سأقاتل إذا لزم الأمر، ليس فى العالم من يريد الحرب، ولكنا سندافع عن أنفسنا إذا هوجمنا.

والعقوبات الغربية المفروضة على مصر بأنها محاولة لتجويع الشعب المصرى، ولكنها محاولة لن يكتب لها النجاح.

ليس لدى مصر أية خطط ضد الممتلكات الغربية الأخرى فى الشرق الأوسط، إن مصر تعتزم أن تكرس جهودها لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية ولرفع مستوى الحياة بين أفراد الشعب المصرى.

ويجب على أمريكا أن تكون عادلة ومنصفة وألا تضحى بالدول الصغيرة فى سبيل مصلحة الدول الاستعمارية.

وإنى أشعر بخيبة أمل من التصريح الأول للرئيس "أيزنهاور" عن دولية القناة؛ مما أدى إلى أن تحتج مصر، ولكن الإيضاحات التى ذكرها الرئيس "أيزنهاور" فى مؤتمره الصحفى قد طمأنت الشعور المصرى بدرجة مرضية، ويجب على أمريكا أن تراعى العدالة الدولية عندما تتعامل مع الدول الصغرى.

إن فى وسع المرشدين الغربيين أن يتركوا عملهم بشرط أن يخطرونا بذلك مقدماً قبل ترك العمل.

إن مصر ستحصل على مرشدين آخرين من الدول الصديقة إذا ترك المرشدون الغربيون عملهم بالقناة.

ولا أستطيع أن أقول: إننى سأحصل على معونة من روسيا إذا استخدمت فرنسا وبريطانيا القوة، ولكن من الطبيعى إذا ما هجم عليك أحد أن تلتمس العون من أى شخص.

إن مصر تلقت طلبات من مواطنين روس للتطوع فى جيش التحرير المصرى، وقد تلقينا عروضاً من كثير من الدول. إننا نرقب حركات القوات الإنجليزية والفرنسية فى البحر الأبيض لنرى ماذا سيحدث بعد ذلك. وأنا لم أستول على القناة – كما يزعم البعض – لقد مارسنا فقط حقنا بتأميم الشركة، أما القناة ذاتها فمصرية، فهى تجرى فى أرض مصرية، كما أن الشركة التى كانت تتولى إدارتها كانت شركة مصرية، وإدارة الأعمال بالقناة حق من حقوقنا بموجب الاتفاقات المعقودة فى هذا الشأن.

إن سلطات الأمن المصرية اكتشفت حلقة بريطانية للتجسس، وتلك الحلقة كانت قد وقفت على شىء من الخطط المصرية، ولهذا تقرر القبض على أعضائها لوضع نهاية لنشاطها.

obeikandl.com

١٩٥٦/٩/٩

كلمة الرئيس جمال عبد الناصر

إلى "روبرت منزيس"

■ **يا صاحب السعادة..**

تلقيت خطابكم المؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الخاص بالمقابلات التى تمت بيننا وبين اللجنة التى ترأسونها، والتى تمثل الحكومات الثمانى عشرة التى اشتركت فى مؤتمر لندن الخاص بقناة السويس، ولعل لجنتكم تذكر إننى علقت فى خلال المناقشات على عدة نقاط أساسية..

فلقد أشرتم إلى أن الدول الثمانى عشرة تمثل ٩٠% من الدول التى تستخدم القناة، وبغض النظر عن كون هذا التقدير مبالغ فيه، فإن ما نفهمه بعبارة "التى تستخدم القناة" هو أنها تشمل تلك الدول التى وإن لم تكن تمتلك سفناً تعبر القناة إلا أنها تعتمد على تلك الأخيرة فى مرور الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية، ومن أمثلة تلك الدول استراليا وسيام وإندونيسيا والهند وباكستان وإيران والعراق والعربية السعودية والحبشة والسودان.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة القناة لها علاقة وثيقة بمبادئ السيادة وحق الملكية وكرامة الدول، وقد يبدو ظاهراً أن الأزمة الحالية نشأت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما استخدمت الحكومة المصرية سلطانها فى تأميم الشركة التى

كانت معروفة باسم "الشركة العالمية البحرية لقناة السويس"، وليس هناك شك فى حق الحكومة المصرية التام فى تأميم تلك الشركة المصرية.

وعندما أممت الحكومة تلك الشركة أعلنت صراحة أنها تعتبر نفسها مرتبطة بمعاهدة سنة ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس، واستعدادها لتعويض المساهمين تعويضاً عادلاً.

وفى ١٢ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية استعدادها لدعوة الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ إلى أن تشترك وإياها فى مؤتمر تساهم فيه الحكومات التى تعبر سفنها قناة السويس؛ بغية إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطنية، والنظر فى عقد اتفاقية بين تلك الدول تؤكد وتضمن حرية الملاحة فى قناة السويس.

وفى نفس الوقت فإنه لا يؤخذ على الحكومة المصرية أنها قد نقضت فى أى وقت أو مناسبة كانت أى واجب من واجباتها الدولية بخصوص قناة السويس. وفى الوقت ذاته فإن الملاحة فى قناة السويس قد استمرت بنظام وكفاية فى خلال الخمسين يوماً الماضية؛ وذلك بالرغم من الصعوبات التى خلقتها كل من حكومة فرنسا والمملكة المتحدة، وبعض ذوى المصالح من أفراد شركة القناة السابقة.

وعليه فإن هذه الأزمة وما يسمونه "بالحالة الخطيرة" ما هما إلا اختلاق قامت به الجهات المذكورة، ويدل على ذلك ما يأتى:

١- التصريحات المتضمنة التهديد باستخدام القوة.

٢- تعبئة فرنسا والمملكة المتحدة لقواتهما وما تقومان به من تحركات لهذه القوات.

٣- تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون فى قناة السويس على ترك عملهم فجأة بواسطة فرنسا والمملكة المتحدة، وبعض الموظفين الرسميين لشركة قناة السويس السابقة.

٤- التدابير الاقتصادية التى اتخذت ضد مصر.

وعلى الرغم من كل ذلك فكثيراً ما كانت تتردد على أسماعنا إشارات إلى "حل سلمى" و"مفاوضات حرة" للوصول إلى الحل المنشود. وهل هناك من حاجة إلى أن نؤكد هذا التضارب بين الحقيقة الواضحة وبين الغرض المزعوم؟

وإذا كانت هناك أعمال تقوم على انتهاك صارخ وامتهان لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه، إنما هى محاولة التهديد والضغط الاقتصادى والتحريض على إفساد أعمال الملاحة.

وعلى النقيض من ذلك أعلنت الحكومة المصرية استعدادها الكامل للتفاوض؛ رغبة منها فى الوصول إلى حل سلمى وفقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى يقوم عليها، ولا يزال هذا الهدف هو الذى تسعى إلى بلوغه سياسة الحكومة المصرية والأهداف التى تبغى تحقيقها.

وقد قمنا بدراسة المقترحات التى قدمت فى مؤتمر لندن وفى خارجه بشأن هذه المشكلة دراسة دقيقة، ومن بينها الاقتراحات التى قدمتها الثمانى عشرة دولة التى تمثلها اللجنة. ونحن نتفق مع الثمانى عشرة دولة فى قولها أن الحل يجب:

١- أن يخدم حقوق سيادة مصر.

٢- أن يضمن حرية الملاحة فى قنال السويس وفقاً لاتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨.

٣- أن يخدم حق ملكية مصر للقنال.

٤- أن يضمن إدارة سليمة يعتمد عليها للقنال، كما يضمن أعمال الصيانة والتوسع.

ولكن عندما نفحص السبل والوسائل التى تقترحها اللجنة لتحقيق هذه الأهداف، نجد أن هذه الوسائل تهدم الغايات التى تستهدفها، وأنها تنتهى إلى عكس ما تهدف إليه؛ فالنظام المحدد الذى تقترحه اللجنة يعنى فى الواقع

الاستيلاء على ما قدمته الحكومات التى احتضنت هذا المؤتمر إلى الحكومات المدعوة قبل بدء المؤتمر، وهو الذى جرى الأخذ به طوال هذه الفترة.

ولا مناص من أن يعتبر الشعب المصرى النظام المقترح نظاماً يقوم على العدوان وينتهك حقوقه وسيادته؛ وقد كان من جراء ذلك أن تعذر التعاون. وفى وسع المرء أيضاً أن يتساءل عما إذا كانت شركة القنال هى التى كانت تضمن فعلاً حرية الملاحة فى القنال، ألم تكن الحكومة المصرية فى الواقع هى التى تضمن ولاتزال تضمن حرية الملاحة فى القنال؟ وهل من الممكن عملياً ضمان هذه الحرية بواسطة لجنة قنال السويس المقترحة؟ أليس من المتوقع أن تكون هذه اللجنة مصدراً لسوء التفاهم والمتاعب بدلاً من أن تكون مصدراً للمعونة والاطمئنان؟

نحن نضع نصب أعيننا فى هذا كل الأهمية الحيوية للتعاون الدولى الحقيقى الذى يختلف عن السيطرة على أية دولة؛ سواء أكانت السيطرة شبيهة بتلك التى تخلصت منها مصر أخيراً، أم سيطرة جماعية لا نجد مناصاً من أن نعتبرها ممثلة فى النظام الذى تقترحه اللجنة.

وإن أية محاولة لفرض مثل هذا النظام ستكون نذيراً حقاً لصراع لم يحسب حسابه، وسيدفع قناة السويس إلى خضم السياسة بدلاً من إبعادها عنها كما تريد اللجنة. وأياً كان نظام إدارة القناة فى المستقبل؛ فإنه سيعتمد على التعاون الوثيق الكامل لشعب مصر الذى تجرى القناة فى أرضه. ومن الواضح أن مثل هذا التعاون – الذى لا غنى عنه – لا يمكن أن يتحقق إذا اعتبر الشعب هذه الإدارة معادية له وضد سيادته وحقوقه وكرامته.

ومن الغريب حقاً أن هؤلاء الذين يؤيدون إبعاد قناة السويس عن السياسة، كانوا هم أنفسهم الذين قاموا بالأعمال التى تناقض هذا الهدف الذى يعلنونه تناقضاً تاماً.

فما معنى تدويل القناة وعقد مؤتمر لندن، مع اختيار الأعضاء الذين وجهت إليهم الدعوة وفقاً لخطة مرسومة، ثم إيفاد اللجنة الخماسية، والتهديدات بتحركات القوات المسلحة واتخاذ التدابير الاقتصادية؟ ماذا يكون هذا كله إن لم يكن سياسة بكل معانيها؟

وقد ذكرتم أن مندوبى أية دولة تمثل فى لجنة قناة السويس المقترحة ينبغى ألا يخضع لأى التزام باتباع التعليمات السياسية؛ فإن هؤلاء المندوبين سيكون ولاءهم أياً كان الأمر لبلادهم وسيكونون أتباعاً لحكوماتهم، ومن المستبعد جداً ألا يتأثروا بهذه الاعتبارات، والأمثلة التى أوردتموها فى خطابكم عن البنك الدولى ومحكمة العدل الدولية لا يمكن أن تكون صالحة أو مقنعة.

وإننا نعتقد أن الإبعاد الحقيقى للقناة عن السياسة يمكن أن يضمن خير ضمان بإجراء دولى ملزم؛ يأتى إما فى صورة إعادة تأكيد، أو تجديد لاتفاقية سنة ١٨٨٨، وكلا هذين الحلين مقبول لدينا كما أعلنا من قبل.

وقد ترددت المزاعم بأن حكومة مصر تهدف إلى التحيز ضد إحدى الدول التى تمثلونها وهى المملكة المتحدة، وأن الحكومة المصرية ترى من أهدافها إلحاق الارتباك بالاقتصاد البريطانى، وتعطيل حركة التجارة والتموين اللازمين لبريطانيا عبر قناة السويس.

وغنى عن البيان أن هذه الادعاءات أبعد ما تكون عن الحقيقة، فليس فى استطاعة فرد ما أن يسوق أى سبب يدفع مصر إلى اتباع مثل هذه السياسة.

وقد ذكرتم أيضاً مسألة الثقة الدولية، وقد وجهت نظر سيادتكم فى هذه المسألة إلى أن الثقة ذات شطرين؛ بينما لا تنكر أهمية الثقة لدى الدول الأخرى، فإن ثقة الشعب المصرى مساوية لها على الأقل فى الأهمية فى هذا المجال، وليس من الممكن الحصول على هذه الثقة إذا اضطر المصريون – كنتيجة لبعض الأفعال والسياسات – أن يشكّوا ويفقدوا الثقة فى وجود عدالة دولية أو فى قيام حكم القانون فى العلاقات الدولية.

فلو أن الهدف الحقيقى كان ضمان حرية المرور فى قناة السويس؛ فإن الجواب ظاهر.. وهو أن المرور فى القناة كان ومايزال مستمراً ومكفول الحرية. والخطر الوحيد الذى يواجه هذه الحرية ينبعث من التهديدات، ومن حشد القوات العسكرية، ومن تحريض الموظفين والعمال على عرقلة سير العمل فى القناة، والإجراءات الاقتصادية التى اتخذت ضد مصر.

أما إذا كان الهدف – كما يبدو – هو بتر جزء رئيسى من جسم مصر، وإذا كان الهدف هو حرمان مصر من جزء لا يتجزأ من أراضيها؛ فإن من الواجب التصريح لنا بذلك.

ومن الواضح تماماً غاية الوضوح الآن أن مصر – بحكم طبيعة الأمور – مهتمة اهتماماً جدياً بالمحافظة على السلام والأمن ليس فى منطقة القنال فحسب؛ ولكن فى المنطقة التى توجد فيها بأسرها، بل فى جميع أنحاء العالم.

كما يجب أن يكون واضحاً كذلك أن مصر مهتمة تمام الاهتمام – ولو لمجرد مصلحتها الشخصية – بحرية المرور فى القناة، وبضرورة استمرار إدارتها بكفاية ودراية وتقدم، بدون أى تمييز أو استغلال من أى نوع كان.

وأود أن أذكر – فيما يتعلق بالمسألة الأخيرة – أننى قد أوضحت للَجنة أن حكومة مصر مستعدة للدخول فى أى اتفاق يلزم فيما يتعلق بفرض رسوم ومكوس عادلة.

أما فيما يتعلق بمشاريع تحسين القناة التى أشرتم إليها؛ فإننى أود أن أؤكد أن حكومة مصر مصممة على عمل كل شىء ممكن فى هذا المجال، وهو ما أعلنته من قبل عن نيتها فى تنفيذ مشروع تحسين القناة الذى وضعته الشركة السابقة، وغيرها من المشروعات التى تهدف إلى غايات أكبر ومدى أبعد.

ولقد أعلنا أن سياستنا هى أن تظل هيئة السويس هيئة مستقلة ذات ميزانية مستقلة، وأنها قد خولت كل السلطات اللازمة دون أن تتقيد بالاجراءات أو النظم الحكومية. كذلك أعلنا عن نيتنا على تخصيص نسبة كافية من إيرادات القناة

لتنفيذ مشروعاتها المستقبلية، وألا نوجه أى جزء من الإيرادات اللازمة فى هذه المشروعات لأى أغراض أخرى. وقد أبدت الحكومة المصرية استعدادها دائماً إلى الاستفادة من خبرة ومران الخبراء الأكفاء من جميع أنحاء العالم لتحسين القناة وفى إدارتها.

وفى رأينا أن النقطة الجوهرية فى الموقف الحالى هى أن المشروع المقترح فى حد ذاته، وفيما قد يترتب عليه، إنما يهدف إلى ضمان قصر الإشراف على القناة على مجموعة معينة من الدول التى تستخدم القناة؛ وذلك عن طريق التحكم فى إدارتها.

والمذكرة التى وزعت على الدول المدعوة إلى مؤتمر لندن قبل انعقاده بوقت قصير، والتى تبدو حتى الآن مرشداً لهذه الدول فى الأهداف التى لازالت تتمسك بها تقول: "اقتراح بإنشاء هيئة دولية لإدارة قناة السويس"..

أولاً: اتفقت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على أنه فى أثناء عقد المؤتمر سيدرج مشروع اقتراح بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة وفق الأسس الآتية..

ثانياً: أن تكون أغراض ووظيفة هذه السلطة الدولية كما يلى:

١- أن تقوم بإدارة القناة.

٢- أن تضمن تأدية القناة لمهمتها على خير وجه، باعتبارها ممراً مائياً دولياً حراً مفتوحاً وآمناً طبقاً لمبادئ اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨.

٣- تنظيم دفع تعويض عادل لشركة قناة السويس.

٤- أن تضمن لمصر تعويضاً عادلاً، على أن يؤخذ بعين الاعتبار كل حقوق مصر ومصالحها المشروعة.

وفى حالة فشل الاتفاق مع الشركة أو مع مصر على إحدى النقطتين الأخيرتين؛ يمكن إحالة الموضوع إلى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء تعينهم محكمة العدل الدولية.

ثالثاً: الهيئات التى تتكون منها السلطة الدولية هى:

١- مجلس إدارة ترشح أعضاؤه الدول التى تستخدم القناة استخداماً رئيسياً فى ملاحتها وفى تجارتها البحرية.

٢- الهيئات الفنية الضرورية من ناحيتى العمل والإدارة.

رابعاً: تشمل اختصاصات السلطة الدولية بوجه خاص ما يأتى:

١- القيام بكل الأعمال الضرورية.

٢- تحديد الرسوم والإتاوات والمكوس الأخرى على أسس عادلة.

٣- جميع المسائل المالية.

٤- اختصاصات الإدارة والرقابة بصفة عامة.

ونحن مقتنعون من أن أى دراسة لهذه المذكرة لا تترك فى ذهن القارئ لها إلا أن الغرض هو انتزاع القناة من أيدى مصر ووضعها فى أيد أخرى. ومن الصعب أن يتصور المرء أمراً أكثر استفزازاً من هذا للشعب المصرى، وإن عملاً كهذا يحمل فى طياته ما يؤدى إلى فشله، ويكون مصدراً للاحتكار وسوء التفاهم والصراع المستمر؛ وبعبارة أخرى قد يكون بداية للاضطراب بدلاً من أن يكون خاتمة له.

ومن جهة أخرى أحب أن أؤكد من جديد أن سياسة حكومتى لاتزال تضمن:

١- حرية المرور فى قناة السويس، وضمان استخدامها بدون تمييز.

٢- تحسين قناة السويس لمواجهة مطالب الملاحة فى المستقبل.

٣- فرض رسوم ومكوس عادلة.

٤- إدارة قناة السويس على نحو يقوم على كفاية فنية.

ونحن نأمل أن تنفصل قناة السويس بذلك عن السياسة، وتصبح من جديد حلقة من حلقات التعاون والفائدة المتبادلة والتفاهم الوثيق بين دول العالم، بدلاً من أن تكون مصدراً للنزاع.

ونحن أيضاً على ثقة من أن مصر واثقة من أنها تستطيع أن تساهم أحسن مساهمة فى رفاهية العالم وسعادته، كما تساهم فى رفاهيتها وسعادتها بانتهاج هذه السياسة وبسط نياتها الحسنة فى كل اتجاه.

obeikandl.com

١٩٥٦/٩/١٠

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

لصحيفة "كايتميرنى" اليونانية

سؤال: ماذا ترون فى الاستعدادات الحربية الإنجليزية - الفرنسية فى البحر الأبيض المتوسط؟ هل تظنون أنه خداع أم أنه فى حالة قطع المحادثات نهائياً سيكون الهجوم؟

الرئيس: بصفتى رئيساً مسئولاً عن شعب استعد لمواجهه أسوأ الاحتمالات، لايهمنى بتاتاً ما يتخذة الآخرون من إجراءات.

سؤال: فى حالة الاستيلاء، هل تظنون أنه سيكون نزاعاً محدوداً أم تتوقعون إمكانية قيام حرب ثالثة عالمية؟

الرئيس: إن أى عمل عدوانى ضد مصر سيؤثر على العالم أجمع من المحيط الأطلسى حتى المحيط الهندى، وجميع الدول العربية ستكون اتوماتيكياً إلى جانبنا.

سؤال: كيف ترون وصول قوات فرنسية فى الشرق الأوسط؟

الرئيس: أعتقد أن هذه التحركات لها هدفان؛ فهى من جهة تثبت أهمية موقع قبرص الاستراتيجى كقاعدة حربية للغرب، ومن جهة أخرى تشير إلى الاستعداد الحربى للاستيلاء على السويس.

سؤال: فى هذه الأيام تقوم سفارة فرنسا بضغط على أتباعها بمغادرة البلاد حتى بوضع بواخر لنقلهم تحت تصرفهم، فهل تظنون أنها حرب أعصاب أم أن فرنسا تواجة حقيقة هجوماً عسكرياً؟

الرئيس: أعتقد أن حرب الأعصاب هذة التى يحاولون شنها ما هى إلا حرب أعصاب ضد أنفسهم. أما فيما يخصنا فنحن مستعدون لتصديق النوايا الصادقة، ونستعد بكامل قوانا لمواجهتهم. أما الذى يحدث حالياً فى فرنسا فهو لا يرعب إلا أهل فرنسا والمقيمين منهم فى مصر لا المصريين.

سؤال: هل تظنون أن هذا الاتجاه فى الأحداث والإبحار فى قبرص ومشكلة السويس ستعرض قضية قبرص الوطنية الكبرى لمتاعب؟

الرئيس: إننا كما تعلمون – الشعب المصرى والحكومة وأنا شخصياً – قد وقفنا دائماً إلى جانب اليونان فيما يختص بمشكلة قبرص، وسوف نؤيدها حتى النصر النهائى، وأنا مقتنع بأن العدالة الدولية ستنتصر فى النهاية.

سؤال: هل تظنون أن الدول العربية ستساند اليونان فى التجائها من جديد إلى هيئة الأمم؟

الرئيس: نعم، أعتقد ذلك.. أغلبهم، ربما كلهم.

سؤال: غداً ستستقبلون اللجنة الخماسية لمؤتمر لندن، هل لكم فى أن تحدثونى عن هذا الموضوع؟

الرئيس: ساستقبلهم لأنى أريد أن أظهر لهم حسن نيتى، وأريد أن أستمع إلى وجهات نظرهم.

سؤال: هل ستناقشون وجهة النظر هذه؟

الرئيس: أريد أن أستمع إليهم. تتفهمون جيداً أننى لا أقر سوء نوايا القوى الكبرى فى مسألة حرية الملاحة فى القناة، إنجلترا لم تحترم أبداً كلامها

بينما نحن كنا دائماً نحترم هذا الكلام، وبأى حق يعلنون: إننا لا نثق فى وعود عبد الناصر؟!

إن قناة السويس كانت أخر وصلات الاحتلال الاستعمارى فى مصر الذى لا نقبله، ونحن لا ننوى ترك القناة لانتفاع الاحتلال الجماعى الدولى، وقد قدمنا جميع ضمانات حرية الملاحة. إن قناة السويس تمر بالأراضى المصرية، وإذا كانت الحرب ضرورية للدفاع عنها فنحن مستعدون للدفاع.

سؤال: كيف ترون موقف تركيا عامة ونحو اليونان خاصة؟

الرئيس: إن تركيا مستمرة فى اتباع سياسة غريبة؛ وقد عرفتنى أخيراً عن طريق رئيس وزراء ليبيا أنها ستساند وجهة النظر المصرية فى مؤتمر لندن، وقد أخلفت وعدها فى أخر لحظة. إن موقف تركيا قد ترك أثراً كبيراً فى نفسى.

سؤال: وماذا كان وقع قرار اليونان فى نفسكم برفض حضور مؤتمر لندن؟

الرئيس: إن موقف اليونان قد سرنا كثيراً، ولمرة ثانية إنه واضح تماماً أننا نواجه المشاكل الكبرى الدولية بنفس الانفعال السياسى.

سؤال: هل لديكم شىء تريدون الادلاء بة ليونانى مصر؟

الرئيس: إننى أعتبرهم منّا.. مثل المصريين. أعتقد أنهم يفخرون مثل المصريين ويحبون مصر، وشعبنا يرد نفس الشعور. إن هذين الشعبين لهما جذور عريقة كبيرة، وتفتح أمامهم الآن فترة جديدة للنشاط. إننى أرغب حقاً فى الذهاب إلى اليونان، وعلى العموم فأنا مدعو من قبل الحكومة اليونانية.

١٩٥٦/٩/١٣

حوار الرئيس جمال عبد الناصر

مع مراسلى "الديلى هيرالد" حول الملاحة فى قناة السويس

سؤال: هل ستستمر الملاحة فى القناه بعد انسحاب المرشدين؟

الرئيس: إننا نستطيع إدارة القناة، ونحن عازمون على إدارتها، إن سبعين مرشداً مصرياً، يعاونهم المرشدون الأجانب الذين سيؤثرون البقاء يوم الجمعة، سيعملون ليل نهار لتمكين ٤٠ سفينة من المرور عبر القناة كل أربع وعشرين ساعة، وفى يوم السبت ستستمر الملاحة فى القناة فى طريقها المألوف، وسنستخدم مرشدين آخرين.

لقد اتهمنا بأننا نهدد بإغلاق القناة، ولكن هذا الاتهام يصدق عليكم أنتم، فالإشعارات التى تقدم بها اليوم المرشدون البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، والإيطاليون بأنهم سيتركون العمل يوم الجمعة؛ ما هى إلا ذريعة للتدخل، ولكننا سنفوت على أولئك الذين أمروا بسحب المرشدين الغرض الذى يقصدون إليه.

سؤال: هل أنت دكتاتور؟ وهل ستتبع سياسة استعمارية خارج مصر؟

الرئيس: تستطيع الدول الأجنبية أن تصفنى بما تشاء، ولكن يهمنى فقط ما يصفنى به أهل مصر، إننى أعمل لشعب مصر؛ فإذا قال إننى أعمل لنفسى، فإننى أتخلى عن منصبى فوراً.

إننا نتعاون مع سائر البلاد العربية، ولكننا لا نسيطر عليها، كل ما نريده نحن المصريين هو بناء بلادنا ورفع مستوى المعيشة فيها، وكل ما عدا ذلك باطل، وليس معنى علاقاتنا بسائر الدول العربية أننا نحاول بناء الإمبراطورية.

سؤال: هل تظن أن اجتماعاً شخصياً بينك وبين "السير أنتونى إيدن" رئيس وزراء بريطانيا، يساعد على تسوية مسألة القناة؟

الرئيس: لقد قلت إننى كنت سأذهب إلى لندن، لولا أن سمعت خطاب "السير أنتونى إيدن". إننى على استعداد لأن أجرى مع أى شخص محادثات تتسم بطابع الحرية، ولكن معنى هذا أن تخلو من التهديد، لقد أتى "المستر روبرت منزيس" إلى هنا، وطلب إلىّ التسليم دون قيد أو شرط تحت تهديد التدابير الاقتصادية، ووجود القوات المسلحة فى قبرص.

إن مسألة قناة السويس ليست مسألة مال، ولكن مسألة سيادة وكرامة، إن الاقتصاد المصرى يستطيع الصمود لتجميد الأموال المصرية فى الغرب، وسنواجه المتاعب، ولكنها لن تجعلنا نركع طالبين الرحمة. وإننى أعتبر حلف بغداد بداية الأزمة الحالية، وقد كنت دائم المعارضة لهذا الحلف؛ لأنه نظام دفاعى ينطوى على نوع جديد من الاستعمار. كما أننى أهتم بتأمين الجبهات الداخلية فى البلاد العربية أكثر مما أهتم بالاعتداءات الخارجية، فإذا انضممنا إلى مثل هذه الهيئات الدفاعية فإن شعوبنا ستنظر إلى زعمائها نظرة ملؤها الريبة والشك.

١٩٥٦/٩/١٤

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

إلى الرسام المكسيكى العالمى "الفاروسيكيروس" بمناسبة تأميم القناة

سؤال: مما لا جدال فية أن هناك لغالبية الرأى العام فى أمريكا اللاتينية اتجاهاً إلى تأييد تأميم قناة السويس الذى تم على يد حكومتكم، وقد اعترفت بوجود ذلك الاتجاة حتى كبريات الصحف ذات الرأى السياسى المناهض لتأميم القناة، ومثال ذلك جريدة "الجورنالى دى اتاليا" التى نشرت فى عددها الصادر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ما يلى: إن شعوب أمريكا الجنوبية تؤيد عبد الناصر، لقد صفق ٨٥% على الأقل لما حققتة مصر، ومما لا شك فية أن هذه النسبة تزيد فى البلاد التى يغلب فيها الدم الهندى. فماذا ترون سيادتكم فى مغزى ذلك؟

الرئيس: مغزى عظيم بغير شك. إن شعوب أمريكا اللاتينية قد نجحت غالبيتها فى طرد المستعمرين الأسبانيين والبرتغاليين منذ الربع الأول من القرن الماضى، ثم اضطرت فيما بعد إلى الدفاع عن أوطانها ضد غزوات عديدة متتابعة كانت تهدف إلى إعادة الاستعمار فيها.

إن هذه الشعوب التى تناضل اليوم ضد خطر نوع جديد من الاستعمار رغم تمتعها قانوناً بالاستقلال، إنما تعلم جيداً أن الكفاح الذى تخوضه الجمهورية المصرية اليوم لا يعنى الدفاع عن سيادتها واستقلالها فحسب، ولا يعنى الدفاع عن سيادة واستقلال البلاد العربية الأخرى والدول

المغلوبة على أمرها فى إفريقيا وآسيا فحسب، وإنما يعنى أيضاً الدفاع عن جميع الشعوب التى تعانى نفس الطروف فى كل أنحاء العالم. إن شعوب أمريكا اللاتينية تعلم أن أعداءنا هم أعدائهم أيضاً، ومن الطبيعى أن تتخذ موقف التأييد نحو مصر، فإذا لم تؤيدنا جميع شعوب العالم فسوف يؤدى ذلك الى نتيجة خطيرة هى أنه لابد للدول الصغيرة من أن تنحنى أمام إرادة الدول الكبرى.

سؤال: إن الجنرال "لازارو كارديناس" الذى أمم صناعات البترول فى المكسيك عام ١٩٣٨ بوصفه رئيساً للجمهورية فى ذلك الحين، قد أرسل إلى الدكتور "رامون بتينا" سفير المكسيك فى روما رسالة يعرب فيها عن تأييده للحكومة المصرية فى تأميمها لمرفق قناة السويس، وعن قلقه فى نفس الوقت من قيام فرنسا وبريطانيا بعمل عدوانى، فماذا ترون ذلك؟

الرئيس: إن حماية تأميم صناعات البترول الذى قامت به حكومة المكسيك، وكذلك حماية كل إجراءات التأميم الجزئية أو الكلية التى حدثت فى جميع بلاد أمريكا اللاتينية تطبيقاً لحق السيادة ومبدأ تقرير المصير لن تكون فعالة ونهائية، إلا إذا كلل كفاح الشعب المصرى والشعوب العربية الأخرى بالنصر.

وإن زعيماً شعبياً حقيقياً مثل الجنرال "كارديناس" – الرئيس السابق لجمهورية المكسيك – يدرك هذه الحقيقة ادراكاً تاماً، وأنا أبعث إلى هذا الرجل الممتاز بالتقدير والامتنان لموقفه هذا.

سؤال: أعلن السيد "ادلفورويز كورتينس" – رئيس جمهورية المكسيك الحالى – فى تقريره السنوى المقدم فى أول سبتمبر ١٩٥٦ إلى البرلمان ما نصه: "إن المكسيك تناضل وفقاً لتقاليدها التاريخية من أجل تطبيق مبدأ حق تقرير المصير المقرر فى ميثاق الأمم المتحدة تطبيقاً عادلاً، وتطالب ببحث حالة الشعوب التى تكافح من أجل حريتها بحثاً يتفق وشرف

إيماننا بالحرية، أما فيما يتعلق برأس المال الأجنبى فإننا نرفض أن نمنح الشركات الأجنبية أدنى ميزة". فماذا ترون سيادتكم فى هذا التصريح؟

الرئيس: إن صوت سعادة رئيس جمهورية المكسيك الذى أعلنه فى أحرج أوقات الاستفزاز الفرنسى والبريطانى ضد مصر والشعوب العربية الأخرى هو بغير ما شك تعبير طبيعى عن إيمان شعب كافح كفاح الأبطال طوال قرن من الزمان لإقرار حق السيادة وتقرير المصير، الذى هو جزء من دستوره الصادر فى عام ١٩١٧. إن مصر لا تهدر الحقوق المشروعة لرأس المال الأجنبى، ولكنها لا تقبل على الإطلاق أن تفرض علينا رؤوس الأموال الأجنبية شروطاً وأوضاعاً سياسية أو اقتصادية لانرضاها. إن الشعب المصرى الذى قاسى أكثر من سبعين عاماً من الاستعمار الجشع قد عقد العزم على صيانة استقلاله وسيادته وعلى تحويل مصر إلى دولة حديثة ذات تصنيع قوى.

وإنى أنتهز الفرصة لأعبر لسعادة رئيس جمهورية المكسيك عن أعمق التقدير والتضامن.

سؤال: عندما أممت حكومة المكسيك صناعة البترول أذاع حماة الشركات الدوليون - فيما أذاعوه - أن الشعب المكسيكى غير كفء من الناحية الفنية لاستغلاله هذه الصناعة وتطويرها، وقد أُذيعت هذه المزاعم نفسها بمناسبة تأميم قناة السويس، فماذا تجيبون سيادتكم على هذه الحجج؟

الرئيس: لقد استطاعت حكومة المكسيك أن تدير صناعة البترول وتطورها بعد تأميمها خلال ١٨ عاماً بكل الكفاءة الفنية اللازمة، بالرغم من كل المناورات المستمرة التى دبرها مستغلوها السابقون. إن حجة الكفاءة الفنية التى يثيرها على الدوام مستغلو الثروات القومية لدى الشعوب الصغيرة حجة عارية من المنطق، ففى مصر - كما فى المكسيك - سوف يمضى

الشعب قدماً فى طريق تطوير بلاده، ولن يوقف هذه العزيمة شىء بالرغم من كل العقبات التى يضعها أعداؤنا كل يوم فى طريقنا.

إننا ندير القناة منذ خمسين يوماً كما كانت تدار فى الماضى، وسوف ندیرها كذلك فى المستقبل، وسوف نقوم بتحسينها وتوسيعها خدمة للإنسانية جمعاء.

سؤال: ضم مؤتمر باندونج بلاداً آسيوية وإفريقية فقط، فهل يمكن تصور فكرة عقد مؤتمر مماثل يضم الجمهوريات الواحدة والعشرين بأمريكا اللاتينية، ومن بينها بلاد مستعمرة فى هذا الجزء من العالم؟

الرئيس: لقد نجحنا رغم كل الصعاب الناتجة من اختلاف ظروف البلاد المشتركة فى مؤتمر باندونج فى أن نقرر مبادىء عظيمة فى خدمة الحرية والسلم فى العالم. وحققت لنا هذه المبادىء انتصارات كبيرة منها اتساع تجارتنا الخارجية وخاصة مع الصين الشعبية والهند، وتعزيز التبادل الثقافى بيننا وبين كثير من الدول الحرة، ولقد وافق الرئيس "تيتو" فى مؤتمر بريونى على مبادىء باندونج التى تؤيدها جميع شعوب العالم.

وأعتقد أن انضمام بلاد أمريكا اللاتينية المطرد إلى هذه المبادىء يمكن أن يؤدى فى وقت قريب إلى عقد مؤتمر جديد أوسع يضم هذه البلاد، ويؤكد تضامن الشعوب الصغيرة فى وجه الدول التى مازالت تتجاهل تطور الوعى الإنسانى. وإذ ذاك يمكن التطلع إلى عهد تسود فيه الصداقة الحقيقية غير المشروطة بين الدول الصغرى والدول الكبرى فى عالم يظلله السلام.

١٩٥٦/٩/١٤

تصريح الرئيس جمال عبد الناصر

لصحيفة "تريبونالودو" ووكالة أنباء "باب" البولندية

■ إن مصر تعترف باتفاقية عام ١٨٨٨ باعتبارها السند الدولى الوحيد الخاص بحرية الملاحة فى القناة، وتحترم نصوصها وتتبعها بكل دقة، وهى على استعداد لإبرام اتفاقية دولية جديدة على غرارها.

أما فيما يتعلق بمسألة المرشدين الأجانب، فإن مصر تعتمد على وسائلها الخاصة وعلى مساعدة الدول التى ترغب فى تعاون دولى جدى، ولديها فى الوقت الحاضر ٧٠ مرشداً مصرياً مستعدين للعمل بدون انقطاع للحيلولة دون توقف حركة الملاحة فى القناة.

إن مصر تنتظر وصول ١٣ مرشداً بولندياً، وفى استطاعتها - مثلاً إذا تطلب الأمر - أن تطلب إلى بولندا إرسال الخبراء اللازمين لها.

إن استدعاء الموظفين الأجانب فى القناة لم تفاجئ به هيئة الإدارة المصرية، فقد كانت تتوقعه منذ أكثر من شهر، وإن مصر لا تعارض فى إحالة المسألة على الأمم المتحدة.

١٩٥٦/٩/١٥

كلمة الرئيس جمال عبد الناصر

فى حفل تخرج الضباط الجدد فى كلية الطيران الحربى ببلبيس

■ فى هذه الأيام الحاسمة من تاريخ الإنسانية، فى هذه الأيام التى يدافع فيها الحق عن وجوده ضد أباطيل العدوان، وضد الشر، وضد الفوضى الدولية، ضد السيطرة والتحكم والاستعمار.

فى هذه الأيام تصمد مصر وطنكم لتحافظ على سيادتها، تصمد مصر أرضكم لتحافظ على كرامتها. فى هذه الأيام التى كشرت فيها بعض الدول عن أنيابها وأظهرت أطماعها، وأظهرت حبها للسيطرة، فى هذه الأيام تصمم مصر على أن تضرب للعالم المثل الأعلى فى أن الدول الصغرى إذا أرادت وإذا صممت أن تحافظ على سيادتها؛ فلابد أن تحفظ لها سيادتها، أن الدول الصغرى إذا أرادت وإذا صممت أن تحافظ على كرامتها؛ فلابد أن تحفظ لها كرامتها.

فى هذه الأيام الحاسمة من تاريخ العالم الذى تقعقع فيه سيوف الدول الكبرى – سيوف إنجلترا.. الدولة الكبرى والدولة العظمى، وسيوف فرنسا.. الدولة الكبرى والدولة العظمى – ضد مصر، تطالب باغتصاب حقوق مصر، تطالب باغتصاب سيادة مصر، أعلن باسم الشعب المصرى الذى آثر أن يحقق حريته كاملة، وأن يحقق استقلاله كاملاً، أعلن باسم هذا الشعب الذى كافح دائماً على مر السنين وعلى مر الأيام، ضد الطغيان وضد العدوان وضد السيطرة الأجنبية من الخارج، أعلن – باسم هذا الشعب – أننا جميعاً سنحافظ على سيادتنا، أننا

جميعاً سندافع عن سيادتنا، أننا جميعاً سنحافظ على كرامتنا.. وأننا جميعاً سندافع عن كرامتنا، لن ترهبنا الدول الكبرى، ولن ترهبنا المؤامرات.. لن يرهبنا التآمر ولن يرهبنا التهديد ولن يرهبنا الوعيد.

نحن نؤمن بحقنا فى الحياة ونحن نؤمن بحقنا فى وطننا؛ وسندافع عن هذا الحق، ولن نسمح لمستعمر ولن نسمح لمستبد أن ينتقص من حقنا فى الحياة أو أن ينتقص من سيادتنا.

هذه هى أهدافنا التى انبثقت عنها ثورتنا، الأهداف الكبرى التى نادينا بها والتى عملنا على إرسائها. هذه هى أهدافنا التى نادينا بها منذ قامت هذه الثورة؛ أن ندافع عن العزة وأن ندافع عن الحرية وأن ندافع عن الكرامة، لن نرهب العدوان، لن نرهب التهديد، لن نتخاذل ولن نتهاون؛ ولكنا سنتمسك بمبادئنا ونتمسك بأهدافنا.. نتمسك بهذه المبادئ ونتمسك بهذه الأهداف رغم تهديد الدول الكبرى، ورغم تهديد الدول العظمى؛ لأننا نؤمن أننا على حق، وسندافع عن هذا الحق إلى أخر قطرة فى دمائنا.

وأنا – أيها الإخوة – حينما أتكلم هذا الكلام أعلم علم اليقين أنى أتكلم باسم كل فرد من أبناء مصر، أتكلم باسم كل فرد من أبناء العروبة، أتكلم باسم كل فرد من أبناء الدول الحرة التى آمنت بالحرية والتى مارست الحرية والتى دعت إلى الحرية، أتكلم باسم المبادئ التى أعلنوها.. أعلنوها فى ميثاق الأطلنطى ثم تنكروا لها؛ المبادئ التى تنادى بالحرية، والمبادئ التى تنادى بالسيادة، والمبادئ التى تنادى بتقرير المصير، هذه المبادئ التى أعلنوها فى الحرب العالمية الثانية ثم نسوها اليوم، نتمسك بها نحن؛ لنثبتها وندعمها هنا فى أرض مصر.. فى وطننا.. فى أرضنا، وفى سمائنا.

إننا اليوم – أيها الإخوة – بعد أن حققنا لأول مرة جلاءاً كاملاً لقوات الاستعمار.. إننا اليوم بعد أن طهرنا أرض الوطن من جنود الاحتلال.. إننا اليوم بعد أن رأينا مصر الحقيقية.. مصر الحرة.. مصر المستقلة؛ سنعمل دائماً على

أن نعيش فى أرض مصر الحرة.. مصر المستقلة.. مصر العزيزة رغم كيد الكائدين، ورغم تهديد المهددين، ورغم أطماع الطامعين.

إننا اليوم – أيها الإخوة – وقد باشرنا حقاً من حقوقنا بعد أن رأينا المؤامرات تحاك من حولنا، باشرنا هذا الحق بعد أن رأينا المحاولات التى تفرض علينا لتنتقص من سيادتنا. كانوا يقولون: إن السيادة شىء ومباشرة السيادة شىء آخر، "سلوين لويد" فى مؤتمر لندن قال: إن احنا النهارده فى زمن تستطيع فيه الدول إنها تكون صاحبة السيادة، ولكنها تتنازل بإرادتها وبرغبتها عن هذه السيادة. وأنا أقول: إن هذا الكلام.. هذا الكلام تقوله بس الدول اللى بتباشر سيادتها وتباشر سيادة غيرها من الدول؛ حتى تستطيع أن تجد العذر بأن تباشر سيادة غيرها من الدول، أما الدول التى تهدف إلى أن تكون مستقلة استقلالاً حقيقياً، هذه الدول التى لا تطمع فى أن تعتدى على استقلال الآخرين، تتمسك بسيادتها وتتمسك بمباشرة سيادتها.

ونحن – أيها الإخوة – دولة ذقنا السيادة ونشعر بالسيادة، لا نطمع فى أن نباشر سيادة الآخرين، ولا نطمع فى أن نعتدى على الآخرين؛ ولهذا نتمسك بسيادتنا، ولن نسمح لأى دولة من الدول أن تنتهك هذه السيادة أو تعتدى على هذه السيادة.

إننا اليوم – أيها الإخوة – وقد حاولنا بكل الوسائل أن نتعاون مع الدول التى تدعى أنها تعمل لرفع مستوى الدول الأخرى أو الدول الصغرى، قالوا لنا إنهم حيتعاونوا معانا لرفع مستوانا؛ ولكنا لاحظنا أننا لابد أن ندفع الثمن من صميم سيادتنا، ورفضنا أن ندفع الثمن من سيادتنا. وبعد هذا حوربنا، بدل ما كانوا عايزين يساعدونا بدءوا يحاربونا؛ بدل ما قالوا: حنديكم السد العالى.. حنديكم تمويل السد العالى، رجعوا علشان يهللوا ويملأوا جو العالم بالطعن فى اقتصاد مصر، ثم سحبوا تمويل السد العالى. إذن هل نتخاذل أو نتراجع عن مباشرة هذه السيادة؟! هل نتنازل عن هذه السيادة؟!

مصر التى صممت على أن تكون حرة مستقلة.. مصر التى صممت على أن تكون سيادتها كاملة؛ رفضت أن تتنازل عن جزء من سيادتها فى سبيل ثمن بخس، أو فى سبيل ثمن غال بالمال، صممت مصر على أن تكون سيادتها كاملة.

بعد هذا أممت شركة قنال السويس، شركة قنال السويس المصرية.. مصر حينما أعطت الامتياز لـ "فرديناند ديليسبس".. لشركة قنال السويس، نصت ونص فى هذا الامتياز – اللى ماكانش بين حكومات، ولكنه كان بين الحكومة المصرية وبين شركة مصرية – على أن هذه الشركة – اللى هى شركة قنال السويس – شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية، وتنظر منازعاتها أمام المحاكم المصرية.

أممت مصر شركة قنال السويس، وأعلنت أنها تقوم بالتزاماتها الدولية اللى هى تختص بحرية الملاحة. بعد كده بدأت الدول الاستعمارية تثور – إنجلترا وفرنسا – ويقولوا: مصر أخدت القنال بتاعتنا.. مصر سرقت قنال السويس بتاعتنا.. مصر اعتدت على قنال السويس بتاعتنا، كأن قنال السويس جزء من أرض إنجلترا، أو جزء من أرض فرنسا، كأن رئيس وزراء إنجلترا نسى إنه مضى فى سنة ٥٤ على اتفاقية الجلاء اللى بتقول: إن قنال السويس جزء لا يتجزأ من مصر، نسى هذا الكلام اللى لسه بقى له سنتين، مش بقى له ٨٠ سنة أو ٩٠ سنة، أو تناساه، وقالوا: إن قنال السويس لنا فيها حقوق، وإن قنال السويس تخصنا.

مصر قالت: إنها مستعدة إنها تتفاهم وتتفاوض، اللى يهم الدول حرية الملاحة، قنال السويس ملكنا. ولكن بدأت الفوضى الدولية، بدأ الاستبداد الدولى، بدأ التحرش وبدأ التهديد؛ فعقد فى إنجلترا فى ٢ أغسطس مؤتمر انتهى فى ٢ أغسطس بين إنجلترا وفرنسا وأمريكا، وقالوا: إنهم يدعوا إلى مؤتمر لتدويل قنال السويس.. تدويل قنال السويس! وقالوا: إن احنا لن نمكن مصر أبداً من إنها تحصل على العوائد اللى بتيجى من القنال.

إذن هم بيهدفوا إلى إنهم يحرموا مصر من إنها تتقدم، قبل كده قالوا: لن نمكن مصر من بناء السد العالى.. لن نعطيها قرض، ولن نعطيها منح، وبعد كده قالوا: أبداً لن نمكن مصر من إنها تأخذ عوائد شركة قنال السويس لتبنى أو تتقدم أو لترفع مستوى المعيشة.

وقف رئيس وزارة إنجلترا وقال: إن احنا مالناش دعوة بمصر، احنا كل اللى نسعى إليه جمال عبد الناصر. الحقيقة إن هو فعلاً مهتم جداً بمصر، مهتم بجيش مصر، يهمه إنه ما يشوفش جيش مصر جيش قوى، جيش عزيز، جيش كريم يأخذ أوامره من مصر، ما ياخدش أوامره من إنجلترا أو من أى دولة أخرى، يهمه إنه ما يشوفش مصر تتقدم. وزى ما قالوا: إنهم مش عاوزين إن عوائد قنال السويس نأخدها بأى حال من الأحوال، حيحرمونا منها، معنى دا إيه؟ معنى هذا أنهم يريدون أن يحرموا كل مصرى وأن يحرموا مصر من التقدم ومن التصنيع ومن النهضة.

أخذوا فى نفس الوقت إجراءات اقتصادية ضد مصر، إيه السبب فى اتخاذ هذه الإجراءات الاقتصادية العدوانية؟ السبب هو الضغط على الشعب المصرى؛ الضغط عليه حتى لا يتقدم وحتى لا ينهض وحتى يستسلم. وأنا أعلنت – وأنا فى هذا كنت أشعر بشعور كل فرد من أبناء مصر – إن احنا لن نخضع أبداً لهذا التهديد، لن نخضع أبداً لهذا الضغط، احنا نستطيع أن نعتمد على أنفسنا، نستطيع أن نعتمد على مواردنا، ونستطيع أن نعتمد على زراعتنا.

وبعد هذا عقد مؤتمر لندن، إيه اللى حصل فى مؤتمر لندن؟ وضعت القرارات فى ٢ أغسطس، وقالوا فى ٢ أغسطس: إنهم حيدعوا المؤتمر إلى تدويل قنال السويس. وراحت الدول.. بعض الدول اللى حضرت مؤتمر لندن وافقت على هذه القرارات اللى وضعت قبل ما تروح، وجات لنا لجنة "منزيس" – رئيس وزراء استراليا – وقال: إنه جاى يتفاهم مع مصر. "منزيس" جا مصر هنا بشروط، يا نقبلها يا نرفضها تحت التهديد؛ التهديد بالعدوان والتهديد باستخدام القوة، جا "منزيس" وقال: إن احنا مستعدين نتفاوض مع مصر على

هذه الأسس وعلى هذه الشروط.. تفاوض مع مصر على أساس تسليمهم القنال وعوائد القنال.. تسليمهم جزء من أرض مصر وتسليمهم الفلوس اللى بترجع أو اللى بتعود من هذه القنال.

طبعاً هذه الأسس لا يمكن إن احنا نقبلها؛ لأنها بتؤثر على سيادتنا، وبتؤثر على استقلالنا، وبتغتصب جزء من حقوقنا.

وحتبقى مفاوضة ازاى؟! على أى أساس من الأسس حتبقى دى مفاوضة؟! لن تكون هذه مفاوضة؛ ولكنها ستكون إملاء شروط.. لن تكون هذه مفاوضة ولكنها ستكون فرض شروط؛ فرض طلبات للمستعمرين، فرض طلبات للغاصبين، فرض طلبات تؤثر فى حقوقنا وتؤثر فى سيادتنا وتؤثر فى وطننا، فرض طلبات نقبلها ونقبل على أن نتفاوض عليها. لن تكون هذه مفاوضات حرة مطلقاً، وليست هذه هى الوسيلة للتعامل بين الدول، ليست هذه هى الطريقة التى نصت عليها القوانين الدولية؛ ولكن هذه هى الطريقة هى طريقة فرض.. فرض شروط.

وأنا قلت فى هذا الكلام، قلت لهم: إذا كان غرضكم التعاون الدولى فنحن مستعدين، إذا كان غرضكم سيطرة جماعية مش ممكن نقبل سيطرة جماعية. إذا كان غرضكم زى ما بتقولوا: المحافظة على سيادة مصر نحن معكم فى هذا، إذا كان غرضكم المحافظة على حرية الملاحة فى القنال احنا معاكم فى هذا. إذا كان غرضكم الاتفاق على رسوم القنال، وعلى تقدم القنال، وعلى صيانة القنال، نحن معكم فى هذا. إذا كان غرضكم منع التمييز بين الدول فى استخدام القنال احنا معكم فى هذا. ولكن إذا كان غرضكم هو سلب القنال، هو اغتصاب القنال وأخذ القنال من مصر؛ فهذا شىء أخر، ولا يمكن أن نكون معكم فيه.

دا الكلام اللى حصل مع "منزيس" رئيس وزراء استراليا.. كلام صريح، كلام واضح، كلام معناه أن مصر لن تقبل بأى حال من الأحوال أن تنظر إلى أى هيئة دولية، تحت أى اسم من الأسماء، تغتصب جزء من أرضها وتباشر جزء من سيادتها.. تغتصب الأرض وتباشر السيادة تحت أنظارنا.

مصر ستقاوم هذا بكل وسيلة من الوسائل، ولن تكون المقاومة من الحكومة فقط، ولكن المقاومة من الشعب. لن يقبل الشعب بعد أن تخلص من الاستعمار فى شكل القوات المسلحة، وبعد أن تخلص من الاحتلال فى شكل القوات البريطانية المسلحة، لن يقبل الشعب أن يرى ثانية استعمار فى شكل آخر.. استعمار تحت اسم جديد، استعمار مشترك؛ تشترك فيه الدول، وجه جديد من وجوه الاستعمار. وأعلنت مصر للعالم أجمع أنها مستعدة أن تتفاوض، مستعدة إنها تتفق على ما يهمهم؛ حرية الملاحة، رسوم المرور، صيانة القنال، عدم التمييز بين الدول، ولكن ماذا كانت النتيجة؟

كانت النتيجة إن الدول اللى كانت بتقول: إنها مهتمة بالأمر علشان حرية الملاحة فى القنال، هذه الدول – اللى هى إنجلترا وفرنسا – ضغطت على الموظفين فى القنال علشان يتركوا القنال، وعلشان يسيبوا عملهم؛ حتى تنهار الملاحة فى القنال، وأنا أتهم الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية. النهارده "سلوين لويد" بيقول: أبداً.. ما حصلش! هم عاوزين يطلعوا، ولكن أنا أتهم "سلوين لويد" بالذات؛ لأنه اجتمع مع "مسيو بيكو" مدير الشركة من مدة – مدة ٨ أيام أو ١٠ أيام – واتفق معاه على إنه يرسل إلى موظفين القنال الأجانب يطلعوا؛ بغرض تعطيل الملاحة فى القنال، وبغرض عمل دعاية عالمية إن مصر ماقدرتش تسير القنال، وماقدرتش تحافظ على حرية الملاحة فى القنال!

"إيدن" فى كلامه الأخرانى – فى آخر خطبة له فى مجلس العموم – بيقول: إن العمليات الخاصة بقناة السويس تؤثر فى حياة كل فرد فى بريطانيا، ولو توقفت الحركة بقنال السويس مدة طويلة لأدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد الأوروبى بالخطر. حجة بيتحججوا بها! حرية الملاحة فى القنال.. سير العمل فى القنال، ورغم هذا بيصدروا الأوامر، ويدفعوا الرشاوى للموظفين الأجانب علشان يتركوا القنال، ما هو الغرض من هذا؟! ما هو الغرض من هذه الفوضى الدولية؟! ما هو الغرض من هذه التصرفات؟! الغرض هو الإثبات، إنهم يثبتوا

للعالم إن مصر ماقدرتش تسير القنال، مصر ماقدرتش تقوم بإدارة القنال، إذن هم ييجوا ياخدوا القنال، ويسيروا القنال وإدارة القنال.

أبشع صورة من صور التعامل الدولى.. أبشع صورة من صور الثقة الدولية.. أبشع صورة من التآمر الدولى؛ تآمر المسئولين.. تآمر المسئولين على مصالحهم؛ حتى يتهموا مصر بأنها أثرت فى مصالحهم، وحتى يتهموا مصر بأنها عطلت مصالحهم. يقف "إيدن" فى البرلمان البريطانى ويقول: إن حرية الملاحة إذا تعطلت، والسفن إذا تعطلت؛ فإن دا حيأثر على اقتصادنا، وبعدين يروح "سلوين لويد" يتفق مع مدير الشركة على إنهم يوم ١٥ يتركوا الشركة.

النهارده بدأت الشركة تعمل بدون المرشدين الأجانب، تعرفوا عملوا إيه امبارح لأول مرة فى السنين الأخيرة؟ لأول مرة يصل إلى موانى بورسعيد والسويس عدد كبير من السفن، زى اللى جا امبارح، دليل على المؤامرة المنظمة.. دليل على التآمر المرتب، وصلت مراكب عمرها ما وصلت طوال السنين اللى فاتت!

طبعاً إنجلترا وفرنسا بيقصدوا من هذا إيه؟ إنهم يقولوا: يا عالم شوفوا بعد ما مشى المرشدين، وصلت مراكب.. مصر مش قادرة إنها تدير القنال.. مصر مش قادرة إنها تمشى العمل فى القنال؛ برضه أبشع صورة من صور التآمر الدولى.

وصلت امبارح هذه الأعداد من السفن، وأمكن إنها تمر فى القنال، لأول مرة امبارح مر ٥٠ سفينة، عدت ٥٠ سفينة لأول مرة امبارح فى قنال السويس فى السنين الأخيرة. وبعدين هل سلمت مصر بهذه المؤامرات الدولية؟.. هل مصر سلمت؟ فيه فى شركة قنال السويس ٧٠ مرشد مصرى، طبعاً كلنا نعلم إنهم ماكانوش بيسمحوا بأخذ عدد كبير من المرشدين المصريين. السبعين مرشد مصرى مع المرشدين اليونانيين اللى رفضوا الإغراء ورفضوا الرشوة وصمموا إنهم يحتفظوا لنفسهم بكرامتهم، استطاعوا إنهم يسيروا العمل فى القنال.

المرشدين المصريين مع المرشدين اليونانيين قرروا إنهم يعملوا عمل مستديم لسير العمل فى القنال، فيه ٧ من المرشدين اليونانيين موجودين، وفيه ٧٠ من المرشدين المصريين.

النهارده أول يوم لتنفيذ المؤامرة الإنجليزية - الفرنسية فى قنال السويس، النهارده أول يوم لتنفيذ المؤامرة اللى دبرت لسحب المرشدين الأجانب من قنال السويس، النهارده وصلت ٤١ مركب واستطاع المرشدين المصريين واليونانيين إنهم يمشوا العمل فى القنال، واستطاعوا إنهم يسيروا الملاحة لجميع السفن. ودلوقت وأنا باكلمكم - يا إخوانى - جميع السفن اللى وصلت إلى ميناء بورسعيد وإلى ميناء السويس تسير فى القنال بفضل هؤلاء المرشدين المصريين، ومعهم المرشدين اليونانيين.

النهارده انتصرنا على مؤامرة الدول العظمى.. انتصرنا على مؤامرة "سلوين لويد" ومؤامرة إنجلترا ومؤامرة فرنسا.. مؤامرة "مسيو بينو". النهارده نثبت للعالم أجمع أن الشعب إذا أراد أن يتمسك بحريته ويتمسك بعزته ويتمسك باستقلاله؛ لابد أن تكون هناك عزة، وأن تكون هناك حرية، وأن يكون هناك استقلال. النهارده نثبت للعالم أجمع أن المصريين قدروا يمشوا العمل فى القنال، بعد أن سحبت بريطانيا وفرنسا جميع الموظفين الأجانب اللى موجودين فى القنال.

النهارده - يا إخوانى - باسم الشعب.. باسم كل واحد من أبناء مصر كان بينظر لهذا العمل وقلبه يشعر بالإشفاق على اللى بيشتغلوا فى القنال، وأنا أهدى إلى هؤلاء الرجال وسام الاستحقاق المصرى من الشعب المصرى. النهارده - يا إخوانى - بننتصر فى معركة التآمر ومعركة الغدر، النهارده - يا إخوانى - بينهزم المتآمرين، بتنهزم الفوضى الأخلاقية، بتنهزم الفوضى الدولية.

النهارده ونحن ننتصر فى هذه المعركة.. المعركة الأخلاقية؛ بفضل العزم، وبفضل التصميم، وبفضل الإيمان، نتجه إلى الأمام لننتصر فى معارك أخرى

ونحن أشد عزماً، وأشد إيماناً. النهارده احنا لازم ننتصر أيضاً فى معركة التضليل، ومعركة الخداع اللى بيضللوا بها الرأى العالمى، وبيخدعوا بها الرأى العالمى؛ يروحوا يقولوا: إن الملاحة فى القنال ضرورية لنا، وإن اقتصادنا متوقف عليها، وبعدين أول من يعطل ويعمل على تعطيل الملاحة فى القنال هم؛ علشان يأخذوا من هذا ذريعة.. يأخذوا من هذا سبب ليتدخلوا ويسلبوا حق من حقوقنا؛ فوضى دولية، جشع أصاب الدول الكبرى.. الدول العظمى؛ ولكنا سنحافظ على حقوقنا.

يروح "مستر إيدن" يقف فى البرلمان البريطانى، ويقول: إن احنا بنصر على أن الدول اللى بتستخدم القنال تستخدمها بدون تمييز. واحنا أيضاً بنصر على أن الدول اللى بتستخدم القنال تستخدمها بدون تمييز، احنا الكلام دا قلناه وقلنا: مستعدين إن احنا نطمئن اللى عايز يطمئن على هذا، ولكن ماحناش مستعدين نسلم اللى له أسباب أخرى، اللى له مطالب أخرى؛ السيطرة والتحكم وسرقة القنال من أصحابها الحقيقيين.

يروح "مستر إيدن" يقول: إن احنا لن نمكن مصر أبداً من إنها تنجح؛ لأن مصر إذا نجحت فدا نجاح للقومية العربية، عبد الناصر إذا نجح معنى هذا أن القومية العربية تحقق أهدافها، مش حنقدر أبداً بعد كده نقف قصادهم، وبعدين حيبقى الغرض التانى إيه؟ الغرض التانى إسرائيل. "إيدن" بيقول هذا الكلام فى البرلمان، إذن "إيدن" يفصح عن حقيقة نواياه، غرضه بقى مش جمال عبد الناصر زى ما قال من شهر؛ غرضه القومية العربية.. غرضه إذلال القومية العربية.. غرضه القضاء على القومية العربية.. غرضه عدم إشعال القومية العربية.. غرضه تفتيت القومية العربية وتفتيت العرب.

"إيدن" يرد على نفسه، و"إيدن" يصحح الوقائع لنفسه، "إيدن" من شهر وقف يقول وهو معتبر إنه بيكلم الشعب المصرى، وفاكر إن الأمور زى زمان، ويقول: إن احنا غرضنا جمال عبد الناصر، واحنا مش عاوزين جمال عبد الناصر. كانوا زمان أما يقول هذا الكلام كان بيقدر ينفذ إرادته، النهارده الوضع

اختلف، الوضع النهارده مش جمال عبد الناصر؛ النهارده الشعب المصرى يشعر بقوته، يشعر بوجوده، ويشعر بسيادته، ويشعر بكيانه، بل إن الأمة العربية أيضاً تشعر بقوتها وتشعر بكيانها وتشعر ببعثها الجديد.

النهارده "إيدن" يفصح عن نفسه فى البرلمان البريطانى ويقول: إذا نجحت مصر فى هذه الخطوة فستنجح القومية العربية، وتشتعل القومية العربية، ولن نستطيع بعد هذا أن نقف فى سبيلها من تحقيق سيادتها الكاملة، ولن نستطيع بعد هذا أن نحمى إسرائيل؛ لأن الغرض التالى للقومية العربية حيكون إسرائيل.

يروحوا فى حملة التضليل وحملة الخداع، ويقولوا: إن احنا عايزين بواسطة اتفاقية ١٨٨٨ نباشر كذا وكذا، ما هى اتفاقية ٨٨؟ اتفاقية ٨٨ بتنص على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس، من ٨٨ لـ ٥٦ اللى بيقوم بهذا مصر، وشركة مصرية، إيه اللى حصل؟ الشركة تأممت، اتفاقية ٨٨ تنص على حرية الملاحة، احنا أعلنا إن احنا نضمن حرية الملاحة. من ٨٨ إلى ٥٦ كانت السفن تدفع الرسوم إلى الهيئة القائمة بإدارة القنال، من ٨٨ إلى ٥٦ – إلى وقتنا هذا – كانت السفن تتبع الأوامر والتنظيمات والإجراءات التى تتبعها الشركة القائمة فى القنال.

النهارده إيه اللى بيحصل؟ بيحصل إنهم بيقفوا يقولوا: إنهم حيعملوا هيئة جديدة اسمها هيئة مستخدمى قنال السويس، هيئة مستخدمى قنال السويس الغرض منها إيه؟ إنها تلم الفلوس، تلم الرسوم وتمنع مصر من أن تباشر قيادتها. برضه نفس الغرض موجود فى التلات مراحل:

الغرض الأول: إنهم يغتصبوا القنال، ويحرموا مصر من مباشرة سيادتها فى القنال. والغرض الثانى: هو منع مصر من أن يصل إليها أى مبلغ من عوائد القنال؛ لأن دا طبعاً حيساعد فى الاقتصاد. هذا الكلام وهذا الاقتراح؛ الاقتراح اللى أعلنه "إيدن" فى البرلمان البريطانى، الاقتراح اللى وافقت عليه فرنسا، واللى وافقت عليه أمريكا، هذا الاقتراح هو انتهاك لاتفاقية ١٨٨٨.

مش ممكن يكون فيه جهازين يديروا الملاحة فى القنال، مش ممكن يكون فيه جهازين ينظموا الملاحة فى القنال.. مش ممكن تيجى شوية دول وتقول: إنها تكون هيئة لمستخدمى قنال السويس المصرية، ويقعدوا بره يلموا الفلوس وينظموا المرور، وإلا نستطيع برضه نجمع شوية دول ونقول: إن احنا نعمل هيئة مستخدمى ميناء لندن، والسفن اللى تروح لندن تلم الفلوس، وماحدش يروح هناك. كل واحد يقدر يعمل كده وتبقى فيه هناك فوضى دولية، كل شوية دول يجتمعوا ويقرروا إنهم يتخذوا أى إجراء من الإجراءات وتبقى انتهت.. انتهت العلاقات الدولية، وانتهت القوانين الدولية، وأصبحنا فى حالة من الفوضى الدولية.

موقف أمريكا: أنا مش عارف موقف أمريكا إيه! الرئيس الأمريكى يقول السلام، ووزير خارجية أمريكا يقول اقتراحات معناها الحرب! احنا بعتنا سفيرنا إلى أمريكا – إلى وزير خارجية أمريكا – قلنا له: هذا الاقتراح معناه إنكم بتساعدوا إنجلترا لإثارة الشعب المصرى والاصطدام بالشعب المصرى؛ لأن هذا الاقتراح لن يمكن لمصر أن تقبله بأى حال من الأحوال، كيف سينفذ؟ سترفضه مصر، إذن دا اقتراح الغرض منه الإثارة، اقتراح الغرض منه المشاغبة، اقتراح الغرض منه الاشتباك. أمريكا.. رئيس أمريكا بيقول السلام، وإذا كانت أمريكا فعلاً بتسعى إلى السلام يبقى ليه تؤيد اقتراح بهذا الشكل؟! باين إنه اقتراح مش لتكوين جمعية لمستخدمى القنال؛ ولكن لتكوين جمعية لإعلان الحرب، جمعية لأكل حقوق الدول الصغرى، جمعية للاعتداء على سيادة الدول الصغرى. لا يمكن لهذه الجمعية أن تكون جمعية مستخدمى القناة، ولكنها جمعية اغتصاب الحقوق، جمعية اغتصاب السيادة، أو جمعية إعلان الحرب. اتاخد القرار برضه زى القرار الأولانى، وبعد كده باعتينه للدول علشان تيجى تبصم عليه زى ما جم فى مؤتمر لندن وبصموا.

إذا كانت الأمور الدولية تسير بهذا الشكل، إذا كانت الدول العظمى النهارده بتلوح بالقوة، وتلوح بالتهديد لكى تؤثر على سيادتنا، أو تؤثر على استقلالنا؛

نحن نؤمن بقضيتنا، واحنا نؤمن بحقنا، واحنا نؤمن بأن العمل اللى عملناه عمل يدخل فى صميم سيادتنا، يدخل فى صميم اختصاصنا، وإن اللى عايزاه منا الدول؛ حق الدول علينا هو حرية المرور، ونحن نضمن حرية المرور.

طلبنا نتفاوض معهم رفضوا إنهم يتفاوضوا، عايزين يملوا شروط.. عايزين يفرضوا شروط، هذه الشروط تؤثر على سيادتنا، وتؤثر على استقلالنا، بيهددوا بالقوة، ولكنا سندافع عن هذه السيادة، وسندافع عن أرضنا، وحندافع عن كرامتنا، لن نفرط بأى حال من الأحوال فى أى حق من حقوقنا للدول الكبرى الاستعمارية المغتصبة؛ لا بالتهديد ولا بالعدوان، سنقاوم العدوان بالعدوان، حنحارب ونقاتل أى واحد يعتدى علينا.

النهارده – يا إخوانى – الجزاير.. النهارده الجزاير ٨ مليون، ١٠ آلاف جزائرى مدوخين نص مليون فرنساوى. النهارده كل فرد من أبناء الوطن حيكون جندى، النهارده احنا عندنا أسلحة تكفى لكل قادر على حمل السلاح، حنحارب المعتدين، أى واحد يعتدى على مصر لن يخرج حى منها، أى واحد حيعتدى على مصر، وأنا أما باتكلم أنا عارف إن دا شعور كل فرد من أبناء هذا الوطن. حنحارب حرب نظامية، حنحارب حرب شاملة، حنحارب حرب عصابات، واللى حيعتدى على مصر حيعرف إنه جاب لنفسه مصيبة لن يقدر مطلقاً على تحملها، اللى حيعتدى على مصر بيعتدى على الأمة العربية كلها، اللى بيعتدى على مصر يجب إنه يعرف قبل ما يعتدى على مصر إن مصالحه فى هذه المنطقة انتهت إلى الأبد، موارده فى هذه المنطقة انتهت إلى الأبد، اللى حيعتدى على مصر يعرف إن مصر حتحارب حرب مريرة شاملة. قريت فى الجرايد بيقولوا: إنهم يقدروا يعملوا عملية فى مصر فى ٤٨ ساعة، دول بيحلموا أو يبقوا ماعندهمش معلومات، بيتصرفوا بدون معلومات، حاجة تدعو إلى الأسى.

النهارده – يا إخوانى – نحن نؤمن بحقنا فى الحياة، نحن نؤمن بالعدالة الدولية، نحن نؤمن بالقوانين الدولية؛ سنقاوم الفوضى الدولية والطمع الدولى

والاستعمار الجماعى، ولن نخضع، حندى مثل للعالم أجمع، وزى ما قلت لكم فى الأول إن احنا بنمر بفترة حاسمة فى تاريخ العالم، حندى مثل للعالم أجمع ازاى دولة صغرى تستطيع إنها تقف قصاد الدول العظمى والدول الكبرى، وهم بيهددوا بالقوة، ويهددوا بالسيف، ويهددوا بقطع رأسنا.

إذا كانت مصر دولة صغرى، فمصر كبيرة بأنها تؤمن بنفسها وتؤمن بحقها. دا الكلام اللى أنا باتكلمه النهارده، أنا باشعر إن كل فرد من أبناء مصر بيؤمن به، حندافع عن سيادتنا، وندافع عن حقنا، وندافع عن حريتنا، وندافع عن استقلالنا لآخر قطرة من دمائنا؛ دا شعار كل مصرى. سنحارب حرب نظامية إذا اعتدى علينا، سنحارب حرب شاملة؛ كل فرد من أبناء هذا الوطن سيقاتل، الأمة العربية ستسندنا، الأمة العربية ستتكاتف معنا، سنحارب جميعاً ضد العدوان وضد السيطرة، الشعوب الحرة مش العالم الحر، الشعوب الحرة الحقيقية تقف معانا وتسندنا ضد الظلم، وضد الطغيان، وضد الاستبداد.

بهذا – أيها الإخوة – نسير إلى الأمام، انتصرنا النهارده فى معركة الخداع ومعركة التآمر، انتصرنا ونحن نخدم دول العالم كلها، الدول اللى مالهاش أبداً ذنب فى هذا، دولة كالهند لها مصالح فى القنال، دولة كإندونيسيا لها مصالح فى القنال، انتصرنا واحنا بنيسر للعالم سبل التجارة وسبل الرخاء؛ بالمصريين.. المصريين اللى آثروا إنهم يعملوا باستمرار.. يعملوا عمل مضاعف مستمر حتى تسير السفن فى القنال. النهارده استطعنا إن احنا نخذل المتآمرين، وتسير ٤١ سفينة فى القنال زى كل يوم، زى ما كانت بتشتغل ببتوعهم الأجانب وأكتر.

النهارده نتجه إلى الأمام، ونحن نؤمن؛ نؤمن بالله وبالوطن وبأنفسنا، وبإذن الله سننتصر فى جميع المعارك القادمة، وسنحقق لمصر عزة واستقلال وحرية وكرامة. وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

١٩٥٦/٩/١٩

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

إلى "جيرى تشيرنى" المراسل الدائم لوكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية بالقاهرة، و"جاروسلاف بوتشك" مراسل صحيفة "براسيه"

سؤال: ما هى الخطوة التالية لإيجاد حل لمشكلة القناة على ضوء نتائج مباحثات اللجنة الخماسية؟

الرئيس: بعد إعلان الرسائل المتبادلة بيننا وبين "المستر منزيس" وزملائه أعضاء اللجنة الخماسية، وبعد إبلاغ جميع الدول بمذكرة الحكومة المصرية يوم ١٠ سبتمبر، فإنى أعتقد أن الخطوة التالية تأتى من المعنيين بالمشكلة بعدما أوضحت مصر وجهة نظرها بالتفصيل، وأرى أنه لا يزال من الممكن الوصول إلى اتفاق بين مصر وبين الدول ذات العلاقة بالمسائل التى تهم مستعملى القناة، وهى:

١- حرية المرور فى القناة دون تمييز.

٢- تنمية القناة لتناسب مقتضيات الملاحة فى المستقبل.

٣- وضع رسوم عادلة.

سؤال: ما هو أهم ما ساهمت به مصر منذ عام ١٩٥٢ لتأييد فكرة التعايش السلمى؟

الرئيس: أعتقد أن مصر قد ساهمت إلى حد كبير منذ عام ١٩٥٢ فى تأييد فكرة التعايش السلمى الإيجابى، وإقراره فى جزء كبير من العالم. وقد سلكت مصر إلى ذلك سبلاً متعددة منها نبذها لفكرة الأحلاف العسكرية التى تساهم فى زيادة التوتر العالمى، والدعوة إلى اعتناق سياسة عدم الانحياز؛ أى الدخول فى تكتلات، مما يؤدى بدوره إلى توسيع نطاق الحرب الباردة، ولا يخدم قضية السلام فى العالم.

وتداوم مصر فى الإعراب عن رأيها فى أن قضية السلم إنما تعزز بالطرق السلمية، وليس باتخاذ إجراءات من شأنها أن تثير مخاوف الدول. كما أن مصر تقف دائماً إلى جانب الشعوب فى كفاحها فى سبيل التحرر، وتؤازرها فى الحصول على استقلالها، إيماناً منها بمبدأ تقرير المصير.

ولما كانت الاتصالات المباشرة بين الساسة وبين الشعوب، والتعاون المتبادل فى الميادين المختلفة من أقوى الوسائل لتحقيق التعايش السلمى الإيجابى، فإن مصر منذ عام ١٩٥٢ دائبة على توسيع نطاق اتصالاتها الرسمية والشعبية بالبلاد المختلفة، فقد عقدت معاهدات ثقافية متعددة مع شتى البلاد؛ لتتيح لشعبها وللشعوب الأخرى التعرف على الاتجاهات والآراء السائدة، مما يزيد توثيق الصلات بينها، ويؤيد فكرة التعايش السلمى الإيجابى.

وعقدت مصر كذلك اتفاقات للتبادل التجارى بينها وبين معظم الدول دون النظر إلى الأفكار السياسية التى تعتنقها؛ لأننا نؤمن أن التعاون الاقتصادى يربط بين البلاد برباط وثيق من المصلحة والصداقة. ولعل اعتناق مصر لسياسة الحياد الإيجابى، والابتعاد عن التكتلات، واتباع سياسة عدم الانحياز، كل ذلك تأييد إيجابى مثمر لفكرة التعايش السلمى الإيجابى.

وقد كان حضور مصر مؤتمر الدول الآسيوية – الإفريقية فى باندونج، ومساهمتها بقسط وافر فى إصدار قراراته المعروفة، وتمسكها بمبادئه فى جميع المناسبات، وكذلك ما انبثق عنه مؤتمر بريونى من توكيد تمسكها بهذه المبادئ، والعمل على توسيع نطاق الدول المؤمنة بها؛ كل ذلك كان مساهمة فعالة فى تأييد فكرة التعايش السلمى الإيجابى.

سؤال: على أى وجه يساهم تأميم القناة فى الاقتصاد المصرى، وعلى الأخص فى التقدم الصناعى؟

الرئيس: إن تأميم قناة السويس وعودتها إلى أيدى أصحابها الشرعيين، وهم الشعب المصرى، هو إعادة حق طال اغتصابه من مصر، ولا شك فى أن زيادة الدخل القومى لمصر نتيجة لعودة هذا المرفق المغتصب ستنعش الاقتصاد المصرى نوعاً ما، فإننا نضع فى الاعتبار الأول أن تظل قناة السويس فى المستوى الممتاز؛ لكى تواجه مطالب الملاحة فى المستقبل، وهذا يقتضى تخصيص قسم كبير من حصيلة رسوم المرور فيها للإنفاق منه على تنمية القناة، أما ما يفيض عن هذه الغاية، فسيوجه إلى مشروعات التنمية الصناعية التى تساهم إلى حد كبير فى تقدم الاقتصاد المصرى.